العرب
الثلاثاء 2020/01/21
السنة 42 العدد 11593

مكاسب وتحديات استحواذ «بيتك» الكويتي على الأهلي المتحد البحريني

101 مليار دولار قيمة أصول الكيان المصرفي الإسلامي الجديد

إشارة الدخول إلى المستقبل

أكد محللون أن اندماج اثنتين من أكبر المؤسسات المالية الإسلامية في منطقة الخليج هما بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد البحريني، ستكون له آثار كبيرة على خارطة النظام المصرفي، كما أن الصفقة ستعطي زخما جديدا لطموحات الكويت لتصبح مركزا ماليا إقليميا وعالميا.

الكويت - وافقت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لبنك بيت التمويل الكويتي (بيتك) على الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد البحريني، بموافقة تقترب من مئة بالمئة من المساهمين.

وأكد رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق في تصريحات صحافية الاثنين أن الاستحواذ سيحوّل بيتك من بنك متوسط إلى كبير.

وانشغلت السوق الكويتية منذ أشهر بالصفقة، التي ستؤدي إلى تشكيل أحد أكبر البنوك في منطقة الخليج بأصول تصل إلى نحو 101 مليار دولار.

مازن الناهض

إتمام عملية الاستحواذ ستستغرق من 18 إلى 24 شهرا

وكان كل من المركزي الكويتي والمركزي البحريني قد وافقا العام الماضي على عملية الاستحواذ بعد القيام باستشارات موسعة حول الجدوى الاقتصادية المحتملة من هذه الخطوة.

وقال الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي مازن الناهض إن "إتمام عملية الاستحواذ ستتراوح من 18 إلى 24 شهرا" .

ويتوقع أن تكون لعملية الاستحواذ المقترحة مزايا ومنافع يمكن من خلالها أن يكون الكيان الجديد أكبر بنك إسلامي في العالم، كما أنه يطرح مجموعة من التحديات

وفي ضوء ذلك، فإن المنافع التي يمكن أن يكسبها الكيان هي قدرته على تمويل المشاريع التنموية الكبرى والمنافسة عالميا مع الانتشار في 11 سوقا.

وسيمنح هذا التوسع فرصا لتعزيز أعمال البنك الجديد في عدد من الأسواق العالمية ذات النمو السريع، كما يساهم في تحسين إيرادات البنك من المصادر الخارجية.

في المقابل، يواجه اندماج البنكين الكويتي والبحريني عقبات كثيرة ومختلفة، منها الاقتصادي ومنها السياسي والاجتماعي والتنظيمي.

وقال خبراء لرويترز إن قرار الحكومة الكويتية التي تمتلك حصصا مؤثرة في كلا البنكين اعتمد على رأي المؤسسات الكبرى مثل بنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار وهيئة أسواق المال.

كما أن الحكومة اهتمت كثيرا بمدى تقبل نواب البرلمان والشارع الكويتي لمثل هذه الخطوة جنبا إلى جنب مع الدراسات الفنية.

وكانت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، التي تمتلك 24 في المئة من أسهم بيتك، والتي تدير الصندوق السيادي الكويتي، قد عينت في 2017 مستشارا لتقديم استشارات مستقلة لدراسة "فكرة الاندماج أو الاستحواذ" بين البنكين في إجراء اعتبره مراقبون حينها أنه أول خطوة رسمية صوب إبرام الصفقة.

ولكن بيت التمويل الكويتي قال إن الهيئة أجرت دراسة على نحو مستقل ومنفصل عن المصرفين ولم تتخذ أي خطوات للتنسيق بينهما تتصل بعملية الاستحواذ أو الاندماج المحتملة.

ويعتبر بيت التمويل الكويتي واحدا من أكبر المصارف الإسلامية في العالم ويبلغ رأسماله 576.6 مليون دينار (1.913 مليار دولار) ويمتلك بنوكا في تركيا وألمانيا والبحرين وماليزيا وتبلغ ملكية الحكومة الكويتية فيه 48 في المئة.

في المقابل، يبلغ رأسمال مجموعة البنك الأهلي المتحد البحريني 1.628 مليار دولار وتمتلك الحكومة الكويتية أكبر حصة فيه، وقدرها 18.83 في المئة، عن طريق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في حين تمتلك شركة التمدين الاستثمارية، وهي شركة استثمارية كويتية خاصة، 8.31 في المئة.

ولدى المجموعة وحدات تابعة أو زميلة واستثمارات في بريطانيا ومصر وليبيا والعراق وسلطنة عمان والكويت.

ونسبت وكالة رويترز للخبير المصرفي فؤاد العمر قوله إن "اندماج البنكين ستنتج عنه مؤسسة مصرفية قوية رأسمالها كبير وقوي يمكنها من التوسع في عملياتها الائتمانية جغرافيا ونوعيا".

وإلى جانب الملكيات المشتركة لمساهمين رئيسيين في المجموعتين، فإن الإدارات القائمة فيهما بينها نوع من التناغم حيث عمل رئيس مجلس إدارة بيتك حمد المرزوق سابقا كرئيس للبنك الأهلي المتحد الكويتي التابع للمجموعة البحرينية ويعرف كل منهما طريقة تفكير الآخر.

وتكمن مزايا الاندماج في توسيع قاعدة الزبائن والتمدد الجغرافي وزيادة رأس المال الذي سيكون أقوى وتقليل المخاطر والاستفادة من الخبرات الموجودة لدى البنكين.

كما أن الصفقة ستعطي خيارات أفضل مستقبلا لعمليات الاستثمار المباشر وغير المباشر، والتي سيقوم بها الكيان الجديد.

ولكن خبراء يعتقدون أن التحدي الرئيسي، الذي كان يذكي نظرية عدم إتمام الصفقة هو أن بيتك يعمل وفق نظام الصيرفة الإسلامية، بينما يعمل البنك الأهلي المتحد بالطريقة التقليدية.

ويتبنى بيت التمويل الكويتي نهجا متحفظا ويعمل عادة في دول قليلة المخاطر من النواحي السياسية والأمنية في حين يعمل البنك الأهلي المتحد في عدد من الدول العالية المخاطر سياسيا وأمنيا وحتى من ناحية العملة.

وقال مدير عام شركة شورى للاستشارات الشرعية عبدالستار القطان لرويترز إن "عملية الدمج ستؤدي إلى إعادة نظر المجموعة البحرينية في وحداتها واستثماراتها الخارجية لكن أيضا ستفتح للكيان الجديد فرصا واعدة في هذه الدول التي تفتقد مثل هذا النوع المتقدم من الخدمات المصرفية الإسلامية".

وقال ناصر النفيسي مدير مركز الجمان للاستشارات إن "البنك الأهلي المتحد يعمل في بيئات خطرة لكنه أيضا يعمل في المملكة المتحدة، وهي بيئة ممتازة وواعدة".

وأوضح أنه عندما تكون هناك "دراسات مستقلة وتتم من دون ضغوط فسوف تأخذ هذه المخاطر بعين الاعتبار لاسيما في عملية تقييم أصول البنك في الدول التي تواجه اضطرابات".

ويخضع البنكان لجهات رقابية مختلفة، وهو ما قد يكون واحدا من بين التحديات الرئيسية أمام إتمام الصفقة ولاسيما مع انتهاج بنك الكويت المركزي سياسة محافظة تركز على تجنب المخاطر والتزام كامل بقواعد الحوكمة، في وقت يتبنى فيه مصرف البحرين المركزي سياسة أكثر مرونة.

نيران الاحتجاجات تصل إلى النفط العراقي

تصاعد قلق أسواق النفط العالمية من احتمالات تعطل الإنتاج في بعض الحقول العراقية مع تصاعد حدة الاحتجاجات، التي أدت إلى توقف الإنتاج في أحد الحقول. ويرى محللون أن انسداد أفق الأزمة السياسية يمكن أن يؤدي إلى إشاعة الفوضى، خاصة أن إيران قد لا تتوانى عن الدفع في هذا الاتجاه على أمل أن يسمح لها ذلك بتصدير النفط.

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

لندن - أكدت مصادر نفطية عراقية أمس أن حقل الأحدب النفطي، الذي تديره شركة نفطية صينية، ما زال متوقفا عن الإنتاج منذ الأحد الماضي بسبب الاحتجاجات المتصاعدة في المناطق المحيطة بالحقل.

وأضافت أن إدارة الحقل الواقع في محافظة واسط شرق العراق تتعرض لضغوط من شخصيات وزعامات قبلية، بحثا عن فرص عمل للتشغيل في مرافق الحقل.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية إلى تلك المصادر قولها إن قرار الإيقاف ما زال ساري المفعول لليوم الثاني وما زال إنتاج النفط والغاز متوقفا.

واستبعدت أن يتم تشغيل الحقل، إلا إذا تم التوصل مع وزارة النفط إلى آلية تمنع تعرض إدارة الشركة إلى مضايقات من شخصيات وزعامات قبلية ومتظاهرين، يضغطون للحصول على فرص عمل في وحدات الحقل.

وقالت إدارة شركة النفط الوطنية الصينية "نحن لدينا تفاهمات مع وزارة النفط حول تشغيل العمالة العراقية والأعداد المطلوبة، وبالتالي فإنه لا يمكن لأي شخص مطالبة الشركة بتوفير فرص عمل".

وأضافت أن "وزارة النفط وعدتنا بأنها سوف تحل المشكلة في غضون أيام ليتمّ بعدها استئناف عمليات الإنتاج بمستوياتها السابقة البالغة 170 ألف برميل يوميا، إضافة إلى سد متطلبات محطة كهرباء الزبيدية لإنتاج الطاقة الكهربائية".

وكانت شركة النفط الوطنية الصينية قد حصلت قبل سنوات على عقد استثمار حقل الأحدب النفطي في محافظة واسط.

وأكدت وكالة بلومبرغ الأميركية للأخبار الاقتصادية أمس أن العمليات في حقل الأحدب توقفت منذ الأحد الماضي وأن الإمدادات من موقع ثان للإنتاج عرضة للخطر مع تفاقم الاضطرابات في العراق أحد أكبر منتجي منظمة أوبك.

وتبدو الأزمة العراقية مستعصية على الحل في ظل صلابة الاحتجاجات وإصرارها على تغيير النظام السياسي وتستهدف بشكل صريح إنهاء النفوذ الإيراني في البلاد، لكنها تصطدم بقمع الميليشيات، التي تأخذ أوامرها مباشرة من طهران.

ويبدو تهديد صادرات النفط العراقية، التي تصل إلى 3.5 مليون برميل يوميا من موانئ البلاد على الخليج، محدودا حتى الآن، لكن تفاقم أزمات إيران قد يدفعها إلى جميع الخطوات التصعيدية الممكنة وخاصة من خلال أتباعها من الميليشيات المسلحة في العراق.

وجربت طهران المختنقة بشكل لم تعرفه أي عقوبات سابقة في التاريخ الحديث، حماقات كثيرة مثل مهاجمة السفن وإسقاط طائرة أميركية مسيرة ووصلت إلى أكبر الحماقات بضرب أكبر شريان للطاقة العالمية في السعودية على أمل تغيير حقائق اختناقها الاقتصادي، لكن ذلك لم يحقق لها أي نتائج.

ويبدو النظام الإيراني مستعدا لفعل أي شيء، لتخفيف العقوبات ولو بدرجة ضئيلة، بعد أن أكد على لسان المرشد الأعلى علي خامنئي والرئيس حسن روحاني أن هذه العقوبات خارج أي قدرة على الاحتمال.

هناك ميليشيات عراقية تابعة للحرس الثوري الإيراني وهي جزء لا يتجزأ منه، تخشى من أن الغايات النهائية للاحتجاجات ستؤدي حتما إلى نهاية دورها، إذا ما أدت إلى إجبار الحكومة العراقية على محاربة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة.

ويكمن الخطر في استبعاد أن تتردد طهران في إشعال الفوضى الشاملة في العراق لتصل إلى إيقاف صادراته النفطية، على أمل أن يعجز العالم عن تعويض تلك الصادرات فيتغاضى عن عودة تصدير النفط الإيراني.

لم تعد طهران تحلم بزوال العقوبات الاقتصادية الخانقة، وأصبح أقصى أهدافها يقتصر على تصدير ولو كمية قليلة من النفط من أجل تفادي حتمية سقوط النظام إذا استمرت العقوبات بصيغتها الحالية.

170

ألف برميل يوميا ينتجها حقل الأحدب النفطي متوقفة منذ الأحد الماضي

في هذا الاختناق التام ومع تزايد إدراك النظام الإيراني أنه في حفرة عميقة تزداد اتساعا يوما بعد يوم وتجعل سقوطه أمرا حتميا، فإنه لن يتردد في دفع العراق إلى الفوضى الشاملة، حتى لو كان ذلك يحمل أملا ضئيلا بإنقاذه من تلك النهاية.

ومع أن ذلك السيناريو ربما لا يزال بعيدا وقد تتصدى له أطراف دولية ومحلية، إلا أن درجة العنف المفرط الذي يستخدمه أتباعها في قمع المتظاهرين يؤكد وجود أطراف تسعى إلى ذلك الهدف.

وهناك انقسام اليوم حتى بين الأطراف المرتبطة بإيران، حيث يبحث بعضها عن حل وسط يحفظ مصالحها وثرواتها في العراق في مقابل أطراف أخرى تدين بالولاء المطلق لطهران، ويمكن أن تتلقى أوامر بالدفع إلى الفوضى الشاملة في العراق إذا كان ذلك هو آخر سيناريو لإنقاذ النظام الإيراني من السقوط.

كل ذلك يدفع إلى عدم استبعاد أن يؤدي التصعيد بين المحتجين والميليشيات التابعة لطهران إلى امتداد المواجهة إلى حقول النفط العراقية، إذا وجدت طهران، ولو أنها واهمة، أن ذلك يمكن أن ينقذها من الانهيار.

النفط العراقي في تقاطع النيران

نمو الاقتصاد المصري يواصل كسر التوقعات

القاهرة - واصل أداء الاقتصاد المصري كسر التوقعات السابقة، حين رفعت القاهرة مرة أخرى توقعاتها لمعدلات النمو في السنة المالية الحالية.

وقال وزير المالية محمد معيط أمس إن "معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بنهاية السنة المالية إلى ما بين 5.8 و5.9 بالمئة من معدل مستهدف في السابق عند نحو 5.6 بالمئة".

وأضاف في مؤتمر صحافي في القاهرة أن العجز الكلي للميزانية ارتفع إلى حوالي 3.8 بالمئة في النصف الأول من السنة المالية مقابل نحو 3.6 بالمئة في نفس الفترة قبل عام.

وذكر أن الزيادة في العجز ترجع إلى سداد معجل لفوائد ديون مُستحقة في أبريل المقبل بقيمة 16 مليار جنيه إضافة إلى سداد مستحقات للتأمينات بقيمة 33 مليار جنيه.

ونسبت رويترز إلى معيط قوله إن مصر تستهدف خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 83 بالمئة بنهاية السنة المالية الحالية مقابل مستهدف نسبته 89 بالمئة.

وذكر في بيان صحافي منفصل أن الإيرادات الضريبية بلغت نحو 304 مليارات جنيه (19.28 مليار دولار) في النصف الأول من السنة المالية الجارية.

محمد معيط

النمو الاقتصادي سيرتفع إلى ما بين 5.8 و5.9 بالمئة

وقال أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات إن حصيلة الضرائب من الجهات السيادية (البنك المركزي، والهيئة العامة للبترول، وقناة السويس) انخفضت إلى نحو 27 بالمئة خلال النصف الأول من السنة المالية بسبب تغيرات سعر الصرف وأسعار الفائدة وحركة التجارة العالمية.

وأفضت إصلاحات الحكومة المصرية إلى التحكم في العجز في الموازنة حيث انخفض العجز إلى 8.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، من مستهدف يبلغ 8.4 بالمئة، أي أن الحكومة حققت أفضل مما كان مستهدفا.

وسجل احتياطي النقد الأجنبي لمصر ارتفاعا إلى نحو 45.354 مليار دولار في نهاية نوفمبر الماضي، ليغطي واردات البلاد تسعة أشهر.

وحقق قطاع السياحة قفزة كبيرة في الإيرادات في السنة المالية 2018 – 2019، والتي بلغت نحو 12.57 مليار دولار، بزيادة نسبتها 28 بالمئة عن السنة المالية السابقة.